

Distr.
GENERAL

S/1998/796
24 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٤١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريراً عن تنفيذ ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي مرة كل ثلاثة أشهر بدءاً من تاريخ اتخاذ القرار. ويغطي التقرير الأنشطة التي قامت بها بعثة الشرطة المدنية وما جد من تطورات في منطقة البعثة منذ تقديم تقريرتي المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ (S/1998/434).

ثانياً - الحالة السياسية

٢ - مر حالياً ما يزيد على العام على نشوب الأزمة المؤسسية في هايتي، ولم تأت بعد أي ثمرة من الجهود التي ظلت تبذل لحل الأزمة منذ تقديم تقريرتي السابق. وبعد فشل ترشيح السيد هيرفي دينيس، رئيساً للوزراء في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، فتح الرئيس رينييه بريفال باب المفاوضات مع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بهدف التوصل إلى اتفاق على الشخص الذي سيشغل منصب رئيس الوزراء وعلى برنامجه، وبشأن إنشاء مجلس انتخابي مؤقت جديد، وإجراء الانتخابات التشريعية والمحلية.

٣ - وقد أعرب المجتمع الدولي مراراً عن قلقه البالغ إزاء استمرار هذا المأزق السياسي. ففي إطار مسعى قام به سفراء إسبانيا وألمانيا وفرنسا في هايتي لدى الرئيس بريفال، في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، نقل السفراء ما يساور الاتحاد الأوروبي من القلق إزاء عدم وجود رئيس للوزراء، وشددوا على أن تلك الأزمة ما زالت تعرقل تقديم المساعدة الدولية إلى البلد. وفي ١٦ حزيران/يونيه، قام أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، ومعهم ممثلي المدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي، بمسعى مماثل لدى الرئيس بريفال، أكدوا في سياقهم على أهمية التوصل إلى تسوية للأزمة السياسية. وفي اليوم التالي، كرروا الإعراب عن قلقهم في الاجتماعين اللذين عقدهما مع رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ.

٤ - وبعد مفاوضات مطولة، تم التوصل إلى اتفاق بين الرئيس بريفال ومنظمة الشعب المناضل، وهي الحزب الرئيسي في البرلمان. بيد أن هذا الاتفاق لا يشمل جميع القوى السياسية الممثلة في البرلمان، والجمعيات الإقليمية. وفي ١٥ تموز/يوليه، رشح الرئيس بريفال وزير التعليم، السيد جاك - إدوارد أليكسس، لمنصب رئيس الوزراء. وبعد ذلك بأسبوع واحد، قام بحل المجلس الانتخابي عقب استقالة آخر عضوين من أعضائه التسعة.

٥ - وفي مجلس النواب، أعلنت جماعة مناهضة الليبرالية الجديدة معارضتها للسيد أليكسس بحجة أنه ملتزم بالتكيف الهيكلي كجزء من سياسته الاقتصادية. ويواصل رئيس الوزراء المرشح إجراء المشاورات مع النواب والشيوخ بهدف كسب التصديق والموافقة على برنامج حكومته.

٦ - وأعربت عناصر من حزب "لافانمي لافالاس" عن تشككها في صحة القرار المتخذ بإنشاء مجلس انتخابي مؤقت جديد، محتجة بأن دستور عام ١٩٨٧ يقضي بإنشاء مجلس انتخابي دائم. بيد أنه لا يوجد تأييد سياسي لتشكيل مجلس دائم قبل الانتخابات التالية، حيث أن الممثلين المفترض أن يقدموا قائمة المرشحين لذلك المجلس، قد عينوا في مناصبهم نتيجة للانتخابات المطعون فيها التي أجريت في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي ظل هذه الأحوال، لن يتمتع المجلس الدائم بالثقة اللازمة لإنجاز انتخابات حرة ونزيهة. ومن الأمور المشجعة ملاحظة أن الرئيس بريفال بدأ خلال الأيام القليلة الماضية عملية التباحث مع السلطتين التشريعية والقضائية بغية تشكيل مجلس انتخابي مؤقت.

٧ - وفي حين أن عددا من القوى السياسية، بما في ذلك منظمة الشعب المناضل وحركة "لافانمي لافالاس"، أعلن أن الانتخابات التشريعية والمحلية ينبغي أن تتم بحلول نهاية العام، وفقا لما يقضي به قانون الانتخابات (انظر S/1998/434، الفقرة ٨)، فإن الشرط الأساسي المطلوب لذلك، وهو وجود مجلس انتخابي عامل، لم يستوف بعد. وأوضح الرئيس بريفال أن تلك الانتخابات سيتعين تأجيلها حتى عام ١٩٩٩.

٨ - وقد حدثت مؤخرا تطورات شتى توحى باشتداد التوترات الكامنة تحت السطح في هايتي، وهو أمر يبعث على القلق. فقد صور حادث القتل الذي وقع في ٣ آب/أغسطس، وراح ضحيته قس يتمتع بشعبية واسعة، على أنه اغتيال سياسي. واعتقلت الشرطة الوطنية الهايتية عددا من الأشخاص وتلاحق حاليا عددا آخر من المشتبه في أنهم يهددون أمن الدولة ويمارسون الاتجار بالمخدرات، في مناخ تسوده إشاعات عن وجود مؤامرة من العناصر المناصرة لدوفالييه. وقد نفت الشرطة الوطنية بقوة الاتهامات الموجهة إليها من حركة "لافانمي لافالاس"، التي أصبحت حاليا تنأى بموقفها علنا عن سياسات الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مدير الشرطة القضائية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية استقالته في ١٣ آب/أغسطس، بدعوى وجود خلافات على السياسات. ويعكف ممثلي في هايتي على رصد الحالة، ويتابع عن كثب التحقيقات المستمرة التي تجريها الشرطة الوطنية.

ثالثا - نشر بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وعملياتها

٩ - من الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قرر لدى إنشائه بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي أن يصل قوام البعثة إلى ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بما في ذلك وحدة شرطة خاصة قوامها ٩٠ فردا يتم نشرها ومعها الأفراد اللازمون للدعم، لمواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي، عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها. وفي ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، كان عنصر الشرطة المدنية في البعثة يضم ٢٨٤ ضابطا من ١١ بلدا (انظر المرفق).

١٠ - ولا يزال عنصر الشرطة الفني منتشرًا في بورت - أو - برنس، وفي جميع المحافظات التسع، كما أن وحدة الشرطة الخاصة لا تزال ترابط في العاصمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة التركيز على تدريب الضباط من المستوى الإشرافي، ورصد أداء أفراد الشرطة الوطنية في الاضطلاع بواجباتهم المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المساعدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية في تجديد مراكز الشرطة الموجودة في آرتيبوناي ومحافظة الجنوب، حيث يوجد عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة، وأتاحت لقوة الشرطة الوطنية خمسة قوارب بصفة مؤقتة، لتعزيز الدوريات التي تقوم بها في المياه الساحلية.

١١ - وتواصل البعثة تنسيق أنشطتها تنسيقًا وثيقًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع البرامج الثنائية، مثل برامج فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتداوم البعثة أيضًا على التعاون الوثيق مع البعثة المدنية الدولية في هايتي بغية زيادة الوعي والحساسية لدى ضباط الشرطة الوطنية بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

رابعاً - الشرطة الوطنية الهايتية

١٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت الشرطة الوطنية الهايتية تحرز تقدماً مطرداً في الحفاظ على القانون والنظام، كما يبدو أن هناك تحسناً واضحاً في العلاقات بين أفرادها والمواطنين الهايتيين. وقد عُيّن مدير إداري جديد في إطار مديرية الشرطة الوطنية الهايتية، وهو تطور من المرجح أن يحسن أداء تلك المؤسسة. ومنذ ١٠ آب/أغسطس، يعكف ضابط من الشرطة المدنية على العمل بصورة وثيقة مع المدير بشأن المسائل الإدارية الرئيسية. بيد أن استقالة مدير الشرطة القضائية (انظر الفقرة ٨ أعلاه) أوجدت شاغراً في منصب بالغ الأهمية من مناصب المؤسسة.

١٣ - ومما يذكّر أن سلفي حدد، في تقريره المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/813/Add.1)، عدة عناصر تساعد على قياس النتائج التي تحقّقها قوة الشرطة الوطنية الجديدة. وقد أجرت الشرطة الوطنية الهايتية، بالتنسيق مع بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، دراسة نوعية من هذا القبيل في تموز/يوليه لفحص أدائها بالقياس إلى هذه المعايير. وبينت هذه الدراسة أنه رغماً عن استمرار القيود الماثلة في هذا الصدد، تحقّق تقدم مطرد في مجالات معينة، وبينت على وجه التحديد حدوث قدر من التقدم في مجال من المجالات الهامة، هو مجال "الشرطة المجتمعية" على مستوى الجنود العاديين.

١٤ - وفي ١٣ آب/أغسطس، أقيم في بورت - أو - برنس حفل حضره المدير العام والمفتش العام للشرطة بمناسبة اكتمال تدريب ١٠٨ من حرس السجون. ومن المرجح أن يؤدي توافر الحراس الجدد إلى تخفيف بعض المشاكل القائمة في السجون ومراكز الاحتجاز. وقد بدأ حالياً تدريب مجموعة جديدة من حرس السجون.

١٥ - ومنذ تقديم تقريره الأخير، قامت البعثة بمساعدة الشرطة الوطنية في تعزيز قدرتها على رصد منطقة الحدود وحماية البيئة في جنوب شرقي البلد عن طريق منع الإلتفاف غير القانوني لغابات تلك المنطقة.

١٦ - وقام المدير العام مؤخرا باطلاع ممثلي على ما يساوره من شواغل في ثلاثة مجالات، هي: الهيكل القيادي لمرفق الشرطة، وإدارة المرفق، وسلوك الشرطة في تعاملاتها اليومية مع الجمهور. وستعالج هذه المجالات كلها بوصفها أولوية من أولويات التدريب في الأشهر القليلة المقبلة. بيد أن القيود المالية والمادية والسوقية لا تزال تحد من فعالية الشرطة الوطنية. ونقص الموارد حاد بصفة خاصة في المناطق النائية من البلد، ولا سيما الموارد من المركبات ومعدات الاتصال.

١٧ - ومن التحديات الرئيسية التي تجابه الشرطة الوطنية الهايتية تزايد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمركبات، فضلا عن الجرائم المتصلة بالمخدرات. وعلى الرغم من العمليات المهمة التي أسفرت عن ضبط كميات من الكوكايين والماريغوانا والهيروين، فإن تحطيم العصابات الإجرامية لا يزال يمثل أولوية عليا من أولويات قوة الشرطة. بيد أن جوانب القصور التي تشوب الجهاز القضائي لا تزال تعرقل جهودها الرامية إلى مكافحة الجريمة، وتشجع السكان على اللجوء إلى أساليب العدالة الأهلية.

١٨ - وفي وقت سابق من هذا الشهر، حدثت نكسة للشرطة الوطنية عندما ثار شغب في كاباريه عقب إطلاق النار على أحد السكان المحليين من أحد رجال الشرطة. ولأذ ضباط الشرطة في المدينة بالفرار حينما هوجم مقر فرع مفوضية الشرطة. واستعيد النظام فيما بعد، ولكن التوتر لا يزال يسود البلدة.

١٩ - ومن الأمور التي تبعث على القلق أن بعض ضباط الشرطة لا يزالون يفرطون أحيانا في استخدام القوة لدى تنفيذ عمليات الاعتقال ويجاوزون في تصرفاتهم بوجه عام الحدود القانونية الدقيقة. ولمعالجة هذه المشكلة، يواصل مكتب المفتش العام اتخاذ الخطوات اللازمة لتخليص قوة الشرطة من الضباط الذين يمكن أن يسيئوا بسلوكهم إلى سمعة هذا المرفق بأسره. ومن الضروري للحفاظ على مصداقية الشرطة الوطنية المداومة على بذل تلك الجهود. ومن الأمور المقلقة في هذا الصدد التحقيقات التي أجريت مؤخرا مع بعض الضباط المتورطين في تعاملات واسعة النطاق في مجال المخدرات، ومن المهم أهمية بالغة أن يقوم مكتب المفتش العام والمديرية العامة بمعالجة هذه المسألة على نحو يتسم بالفعالية والشفافية لكي يمكن الحد من الضرر الناجم عن ذلك.

٢٠ - وفي نهاية تموز/يوليه، قام فريق مؤلف من خبراء استشاريين دوليين بإجراء تقييم رسمي لمشروع المساعدة التقنية للشرطة الوطنية الهايتية الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حين أن التقرير تضمن نقدا في بعض المجالات، فإنه كان إيجابيا بوجه عام. وخلص التقرير إلى أنه "صحيح أن التقدم المحرز في بناء الشرطة الوطنية الهايتية على مدى السنوات الثلاث الماضية كان تقدما غير عادي، ولكن من الصحيح أيضا أن الشرطة الوطنية الهايتية كمؤسسة لا تزال هشة للغاية، وما لم يحدث مزيد من

التطوير لها فإنها ستنتهي إلى الانهيار". وذكر في التقرير أيضا أنه في حين أن الاستثمار الذي كرسه المجتمع الدولي لدعم الشرطة الوطنية قد ثبت أنه استثمار سليم، فإنه إن لم يظل مطردا سينتهي إلى الفشل.

خامسا - نظام العدالة

٢١ - في حين أنه لم يتم بعد إصدار القانون المتعلق بالإصلاح القضائي المعتمد في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، تم اتخاذ خطوات مهمة في هذا المجال (انظر أيضا A/52/986، الفرع ثالثا - دال). ففي ٦ تموز/يوليه، قامت اللجنة التحضيرية للإصلاح القانوني والقضائي، في اجتماع عقد بقصر الأمة، بعرض خططها الاستراتيجية الخمسية للإصلاح القضائي، التي تركز على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي: تعزيز الأهداف والبرامج والخدمات الاستراتيجية لوزارة العدل؛ وتعزيز المؤسسات القضائية وصوغ ممارسات قضائية جديدة؛ وزيادة مشاركة الشعب والمجتمع المدني في إصلاح العدالة وإدارتها. وتعتزم اللجنة التركيز في الأمد القصير على المجالات التالية: تعزيز وزارة العدل، وتحسين المحاكم ومجالس التحكيم، وإصلاح القضاء الجنائي، وموضوع الإفلات من العقاب، والمجرمون الأحداث، ومشاركة المجتمع المدني، وإنشاء آليات للمتابعة. وإحراز تقدم في جميع هذه المجالات الهامة أمر سيلقى أشد الترحيب.

٢٢ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيارتين لهايتي قام بهما أفراد من الناشطين في التماس العدالة من أجل ضحايا الانقلاب. فبناء على طلب من البعثة المدنية الدولية في هايتي، قام لويس جوانيه، القاضي بالمحكمة العليا (فرنسا)، وهو من خبراء الأمم المتحدة في موضوع الإفلات من العقاب، بزيارة هايتي في الفترة من ٨ إلى ١٧ تموز/يوليه والتقى بضحايا مذبحة رابوتو التي وقعت في عام ١٩٩٤ وبممثلهم. وفي الفترة من ٢ إلى ٨ آب/أغسطس، قام وفد يرأسه أدولفو اسكوفيل الحائز على جائزة نوبل للسلام (الأرجنتين) بزيارة البلد بناء على طلب الرابطة الهايتية المسماة "مؤسسة ٣٠ أيلول/سبتمبر"، بمساعدة من البعثة المدنية الدولية في هايتي.

٢٣ - وقد اتخذت مؤخرا بعض مبادرات مشجعة لتحسين إدارة العدالة، ولا سيما في مجال الاحتجاز السابق للمحاكمة. ففي ١٧ حزيران/يونيه، افتتح مكتب مراقبة الاحتجاز الوقائي في السجن الوطني في بورت - أو - برنس بهدف تخفيض العدد الكبير من المحتجزين قبل المحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، زاد عدد الزيارات المنتظمة التي يقوم بها القضاة الجزئيون للسجون وتوثقت عرى التعاون بين الممثلين القضائيين ومكتب مراقبة الاحتجاز الوقائي. ومن الجدير بالذكر أيضا أن هايتي قد اعترفت باختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٢٤ - وتم حاليا تعيين كثير من القضاة الذين تخرجوا في أيار/مايو الماضي من كلية القضاة (انظر S/1998/434، الفقرة ٢٣) في محاكم في أنحاء البلد المختلفة. ولم تبدأ بعد الأعمال التحضيرية لاختيار وتدريب دفعة جديدة من القضاة. بيد أنه بدأ في ٣ آب/أغسطس في كلية القضاة برنامج تدريبي مشترك

على التحقيقات الجنائية، للشرطة القضائية والموظفين القضائيين، بمساعدة من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي.

٢٥ - ويساور القلق كلا من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي من جراء نقص الموارد المتاحة لمكتب أمين المظالم، الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وتؤثر الصعوبات المالية التي يجابهها المكتب تأثيرا كبيرا على جهوده الرامية إلى إنجاز ولايته المتمثلة في حماية المواطنين من تجاوزات السلطات العامة. وبالنظر إلى الحاجة إلى مواصلة تعزيز الديمقراطية الهايتية، فإن من المهم أن توفر الحكومة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، الموارد اللازمة لتمكين هذه المؤسسة من الاضطلاع بأنشطتها على نحو فعال.

سادسا - الأنشطة الإنمائية

٢٦ - لا تزال حكومة هايتي تعمل داخل إطار السياسة الاقتصادية المتضمن في البرنامج المرادف المتفق عليه مع مؤسسات بريتون وودز، الذي يتمثل أحد عناصره الأساسية في صياغة خطة إنمائية تركز على تلبية أمس الاحتياجات العاجلة للسكان عن طريق الاستثمار العام. بيد أن الأزمة السياسية التي طال أمدها تعود بعواقب سلبية على الاستثمار العام في هايتي، الذي يمول معظمه من مصادر خارجية.

٢٧ - وقد قامت بعثة تقييمية من صندوق النقد الدولي بزيارة هايتي في تموز/يوليه ١٩٩٨ لتقييم تنفيذ الميزانية الوطنية وبدء المناقشات المتعلقة بإعداد ميزانية السنة التالية. وتفيد النتائج التي توصلت إليها تلك البعثة أنه قد أحرز قدر من التقدم في مكافحة التضخم، الذي انخفض من ١٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٠ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٩٨. بيد أن البعثة لاحظت أن جمع الإيرادات عجز بقدر كبير عن بلوغ الأهداف المحددة له في كثير من المجالات الهامة.

٢٨ - ولا تزال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في هايتي تؤدي دورا رئيسيا في دعم المبادرات الإنمائية الرامية إلى مساعدة أشد قطاعات السكان فقرا في هايتي عن طريق برامج ممولة من الوكالات في القطاعين الاجتماعي والإنتاجي. وتواصل سبعة أفرقة عاملة أنشئت في أيار/مايو ١٩٩٨ في إطار برنامج الأمين العام للإصلاح بذل جهودها الرامية إلى تعزيز الأثر الناتج عن أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي تموز/يوليه، عين البنك الدولي ممثلا مقيما جديدا في هايتي، بعد أن ظل هذا المنصب شاغرا لفترة طويلة.

٢٩ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بدور هام في عملية الانتقال الهايتية، وذلك عن طريق أنشطة برنامج القطري المستمر أساسا. وبالإضافة إلى الولاية التقليدية للبرنامج الإنمائي في مجالات الحكم السليم، والحد من الفقر، وحماية البيئة، يواصل البرنامج تقديم الدعم عن طريق مشروعين يتعلقان ببناء القدرات داخل الشرطة الوطنية الهايتية وإصلاح السجون. ويتعاون البرنامج الإنمائي على نحو وثيق أيضا مع البعثة المدنية الدولية في هايتي والجهات المانحة على تعزيز الإصلاح القضائي ومساعدة

أمين المظالم المتعلقة بحقوق الإنسان في الاضطلاع بواجباته. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن نقص الأموال يرجح أن يعرقل بدرجة خطيرة الأعمال البالغة الأهمية المضطلع بها في مجال إصلاح السجون، ما لم يتلق البرنامج الإنمائي مزيداً من الموارد في المستقبل القريب.

٣٠ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً ختامياً وبياناً مالياً بشأن الدعم المقدم منه لانتخابات عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، والممول بصفة مشتركة، عن طريق صندوق استئماني، من جانب البرازيل وفرنسا وكندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ونظراً إلى القيود المالية الحالية التي تجابه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي دفعت الحكومة إلى التماس أموال إضافية للاشتراك في تمويل الأنشطة التي يراها البرنامج الإنمائي، فإن أي دعم للانتخابات التشريعية المقبلة سيتوقف على مدى استعداد الجهات المانحة الثنائية وغيرها لإتاحة الموارد المالية اللازمة في التوقيت المناسب.

سابعاً - ملاحظات

٣١ - لا يزال المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ من أن هايتي لا تزال بدون حكومة لفترة جاوزت السنة منذ نشوب الأزمة السياسية الراهنة. وما برحت هايتي تواجه تحديات سياسية واقتصادية هائلة، لا يمكن أن تتصدى لأي منها دون وجود حكومة ناشطة. ومن المعترف به على نطاق واسع أن استمرار هذا المأزق السياسي يعرض الديمقراطية الهشة في هذا البلد لمخاطر كبيرة، كما أنه يمثل عقبة خطيرة أمام التنمية الاقتصادية والمساعدة الدولية. ولذا فإنني أكرر مناشدتي للسلطات والقيادات السياسية الهايتية، وبخاصة المشرعون، أن يتابعوا جهودهم الحالية الرامية إلى حل الأزمة بحيث يمكن التصديق على تعيين رئيس جديد للوزراء دون مزيد من التأخير. إن شعب هايتي جدير بأن تكون له حكومته؛ وبدون تلك الحكومة لا يمكن للتنمية في ذلك البلد أن تسير قدماً.

٣٢ - ومن المهم أهمية بالغة أيضاً اتخاذ خطوات محددة للإعداد للانتخابات المحلية والتشريعية التالية، بما في ذلك إنشاء مجلس انتخابي مؤقت، وأن تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتوفير خبراء دوليين لمساعدة المجلس الانتخابي المؤقت إذا ما طلبت السلطات الهايتية منها ذلك.

٣٣ - وعلى الرغم من أنه قد أحرز تقدم في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية وكذلك في أداؤها، فإن إنشاء قوة شرطية فعالة مهمة معقدة وطويلة الأمد وتمثل جزءاً أساسياً من العملية الديمقراطية. وفي هذا السياق، أصبح مقبولا على نطاق واسع حالياً أنه ستظل هناك حاجة مستمرة إلى التدريب الدولي للشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز تلك القوة وتوطيد المنجزات التي حققتها حتى الآن. ومن ثم سيلزم خلال الأشهر المقبلة إجراء مشاورات مع السلطات الهايتية بشأن الدور المستمر للمجتمع الدولي في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية في الأجلين المتوسط والطويل.

٣٤ - وأود أن أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر لممثلي ورئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، السيد جولييان هارستون، ولمفوض الشرطة، الكولونيل كلود غرود، وكذلك لموظفي البعثة الدوليين والمحليين، لما يبذلونه من تفان وما يبذلونه من جهد دعماً للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هايتي.

المرفق

تكوين بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة
في هايتي في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨

البلد	وحدة الشرطة الخاصة	العناصر الفنية
الأرجنتين	١٤٠	٦
بنن		٦
توغو		٦
تونس		١
السنغال		٨
فرنسا		٣٦
كندا		٢٤
مالي		١٩
النيجر		٥
الهند		٣
الولايات المتحدة الأمريكية		٣٠
المجموع الفرعي	١٤٠	١٤٤
المجموع		٢٨٤

- - - - -